كهرباء عدن.. حلول غائبة ومسؤوليات متجاهلة فمن ينقذ المدينة من هذا الكابوس؟

عدن / الامناء:

تُواجه العاصمة عدن أزمة كهربائية خانقة تُنذر بكارثة إنسانية وصحية واقتصادية، مع تدهور أوضاع المنظومة الكهربائية بشكل غير مسبوق، ووصول ساعات انقطاع التيار إلى فترات زمنية قياسية.

وتتوالى الوعود من قبل المسؤولين دون جدوى، بينما تظلّ الحلول غائبة والمواطنون غارقون في الظلام، وتتجاهل الحكومة مسؤولياتها في إصلاح وصيانة محطات الكهرباء وتوفير الوقود اللازم لتشغيلها، ممّا أدى إلى تدهور أوضاع المنظومة بشكل غير مسبوق.

ويُعاني أهالي عدن من هذه الأزمة منذ سنوات، بينما يتحول صيف المدينة إلى موسم للظلام والمعاناة.

تقاعس حكومي:

يُعزى هذا التدهور إلى تقاعس الحكومة عن تنفيذ أي إصلاحات أو صيانة للمحطات الكهربائية منذ سنوات، ممّا أدى إلى تآكلها وتوقف العديد منها عن العمل.

محطة بترومسيلة:

تُعوّل السلطات على عودة محطة بترومسيلة لتخفيف حدة الأزمة، إلا أنه من المتوقع أن تُنتج 110 ميجا وات فقط، وهو ما لا يلبي احتياجات المدينة، خاصة مع ارتفاع الأحمال إلى 650 ميجا وات.

الطاقة المستأجرة:

تُفاقم مشكلة انقطاع التيار الكهربائي ازدياد ساعات انقطاع الطاقة المستأجرة، والتي تمر بحالة تدهور كبير نتيجة عدم تسديد مستحقاتها المتأخرة لأكثر من سنتين.

أرقام كارثية:

تُشير الإحصائيات إلى أنّ إجمالي التوليد المتاح حاليًا في عدن لا يتجاوز 60 ميجا وات، بينما كان صيف عام 2021 يُنتج قرابة 170 ميجا وات من خلال 5 محطات من أصل 8، بينما 3 محطات رئيسية خارج الخدمة.

العواقب وخيمة:

يُخيم الظلام على شوارع عدن لأكثر من 18 ساعة يوميًا، مما يُؤثر سلبًا على كافة جوانب الحياة، من تعطل الأعمال والتجارة، إلى تفاقم الأوضاع الصحية، خاصة مع ازدياد موجات الحر الشديد.

مطالبات بإنقاذ عدن:

يُطالب أهالي عدن بوضع حلول عاجلة لإنقاذ المدينة من هذه الكارثة، بدءًا من إصلاح وصيانة محطات الكهرباء، وتوفير الوقود اللازم لتشغيلها، وسداد مستحقات الطاقة المستأجرة.

مسؤولية جماعية:

تتطلب معالجة أزمة الكهرباء في عدن جهدًا حكوميًا ومجتمعيًا مُتضافرًا، من خلال تكاتف الجميع لإنقاذ المدينة من هذه الأزمة الخانقة التي تُهدد حياة وسلامة المواطنين.

من يُنقذ عدن؟

يُطرح السؤال المُلحّ: من سيُنقذ عدن من هذا الكابوس؟ وهل ستتحمل الحكومة مسؤولياتها وتُقدم حلولًا جذرية؟ أم ستظل المدينة رهينة للظلام وغياب الخدمات الأساسية؟

ويُناشد أهالي عدن جميع الجهات المعنية بالتدخل العاجل لإنقاذ المدينة من هذه الأزمة، قبل أن تُصبح الكارثة حتمية.

تُمثّل أزمة الكهرباء في العاصمة عدن تحديًا كبيرًا يتطلب حلولًا جذرية وفورية، لضمان استقرار الحياة في المدينة ومنع وقوع كارثة إنسانية.

قراءة هادئة في وضع ملتهب..

هذه عدن مدينة وُجدت لتقاوم

كتب / خالد سلمان:

هذه قراءة هادئة في وضع ملتهب، لمدينة تتجدد كل دورة زمن بالثورة ضد العسف والظلم، والتهميش وإقصاء الحقوق والخدمات بعيداً عنها، مدينة ترفض نزال الساسة المسكون بدواليب الحكم على ضفتي الموالاة والمعارضة، على ساحة حرب اسمها الخدمات، يتم فيها جلد المواطن واستنزافه في أبسط مقومات حياته ،وفي هذه المعركة في حسابات اللحظة، ربما هناك من يعتقد إنه وجه لكمة لخصمه السياسي الانتقالي، في ما ارتدادات هذه اللكمة تذهب بعيداً، نحو تدمير ما بقي من ثقة بالشرعية، وتحويلها لدى البعض من طرف مؤمل عليه بهذا القدر أو ذاك، إلى خصم أول ومباشر.

تحويل عدن إلى نعش جهنمي يزف المرضى وكبار السن والأطفال الخدج إلى الآخرة، وحده مبرر كاف للضغط على صاعق الغضب، وانتقال معاناة المدينة إلى بارود أسود شديد الاشتعال، يحرق كل شيء ، يقطع جسور الثقة بالمنظومة السياسية الحزبية والرسمية ،ويتخطى الشعارات الكبيرة التي التف حولها الناس في الميادين، وذهبوا في سبيلها إلى ساحات القتال والتضحية، وهي شعارات استعادة الدولة الجنوبية وإنجاز الاستقلال ، ولسان حال المواطن المفجوع بالعجز الموزع بين جميع الأطراف يقول : من لم يستطع أن يستعيد ضوء المدينة ،لن يستعيد للجنوب دولة ، ومن عجز عن إضاءة عدن – وهنا المعني الشرعية – لن يزيح عن الوطن كابوس ظلام مشروع السلالة.

من دون شك بصمة الإقليم بارزة في ملف الكهرباء والخدمات، هذا الإقليم الذي ينام على بحيرة من النفط والغاز، ويشعل مصابيح وطوربيدات العالم ، ويحرك ماكينات اقتصاد كل الدول الكبرى ، من الاستحالة الاعتقاد بعجزه عن المساهمة في تخطي عدن صيفها الجهنمي ، وإن لم يكن ليس من مسؤوليته ربما كما يظن ، بل هو كذلك كطرف حرب وفق منطوق القرارات الدولية .

الخارج المتداخل بملف الصراع اليمني ، من مصلحته كما يتصور – أن يجعل المناطق المحررة غير مستقرة، وتابعة له من أعقد قضايا السياسة وقرارات السيادة، إلى أصغر تفاصيل الهم اليومي الضوء والخبز وحبة الدواء.

الثلاثي الممسك بإدارة دفة الأمور بعدن والجنوب : الشرعية والانتقالي والتحالف ، ستتجه إليهم حمم الغضب دون سواهم ، عدن تعرف إلى أين توجه سهامها ، وحين تتحرك عدن الجميع سيخسر.

ويبقى السؤال: هل من مصلحة الشرعية بمفاقمة معاناة عدن قطع كل خيوط احتواء الانتقالي بالشراكة ، وخروجه إلى صف الجماهير وإنهاء صلته بالحكم؟

قطعاً لا؛ لأن ذلك يجعل يده طليقة ومساحات تحركاتها غير مقيدة بالالتزامات والتفاهمات ، ويدفع نحو احتمالية استبدال السياسة بحمل السلاح ، وإجبار الشرعية على مغادرة عدن كما حدث في جولات سابقة، والعودة إلى مربع الحروب البينية ، وبالتالي حشر الانتقالي أمام جماهيره بزاوية العجز لا يسجل نقطة ضده وحسب، بل يدفع نحو الانفجار ويوزع شظاياه على الجميع .

هذا هو الاستثمار المشين على رقعة خلافات السياسة ، حيث الاعتقاد خطأً بأن مراكمة معاناة الناس ، ستدمر الانتقالي وحده ، دون أن تمتد الحرائق إلى جسد الطرف الآخر الشرعية ، ومنهما ستتدحرج كرة النار لتحرق التحالف.

كل شيء في الحراك المدني يبدأ مطلبياً وينتهي بالسياسة، يبدأ بشعار الخدمات ويحط رحاله برفض بؤس الراهن، والدعوة لإسقاط كل البُنى السياسية الشائخة ، يبدأ بالاحتياجات الأولية ويذهب عميقاً نحو رفض الخارج واستعادة القرار.

هذه عدن مدينة وجِدت لتقاوم.

نقطة نظام:

ممنوع استيلاد طرائق أجهزة المخابرات التقليدية، بدس المخبرين للتحطيم وحرف المسار ، لمنح فرق القمع مبرراً لتدمير سلمية الاحتجاجات ، ممنوع سفك قطرة دم واحدة ،كي لا نردد بحسرة ونحن نرصد رد فعل الغضب: "مر الجحيم من هنا!".

إعلان مناقصات عامة رقم (1ص- 6ص) لسنة 2024م (توريدات)

يعلن مكتب صندوق النظافة وتحسين المدينة محافظة عدن عن رغبته في إنزال المناقصات العامة رقم (١ص- ٦ص) لتوريد التالي:

الرقم	اسم المناقصة	الرسوم	ضمان دخول المناقصة
١ص/٢٤	توريد إطارات متنوعة للسيارات (التوريد حسب الاحتياج)	١٠٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء
٢ص/٢٤	توريد بطاريات متنوعة للسيارات (التوريد حسب الاحتياج)	٨٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء
٣ص/٢٤	توريد مواد نظافة (التوريد حسب الاحتياج)	١٠٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء
٤ص/٢٤	توريد مواد مكتبية متنوعة (التوريد حسب الاحتياج)	٥٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء
٥ص/٢٤	توريد دراجات نارية (مجنونة) عدد (١٦)	٨٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء
٦ص/٢٤	توريد براميل قمامة عدد (١٠٠)	٨٠,٠٠٠	٢.٥ من قيمة العطاء

والتي سيتم تمويلها من المصادر الآتية:

حكومي 100 % (مكتب صندوق النظافة وتحسين المدينة محافظة عدن)

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

مكتب صندوق النظافة وتحسين المدينة - محافظة عدن (قسم المناقصات)

خورمكسر- إدارة صندوق النظافة (المجدلة)

لشراء واستلام وثائق المناقصات وفق الجدول أعلاه وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ 06 /06 /2024م.

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمناقصة ورقم عملية الشراء، واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1 - ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع كما ورد في الجدول أعلاه، صالح لمدة (90) يومًا من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.

2 - صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول لعام 2024م.

3 - صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول لعام 2024م + البطاقة الزكوية سارية المفعول لعام 2024م.

4 - صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول لعام 2024م + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحًا) من يوم الأربعاء الموافق 12 /06 /2024م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

سيتم فتح المظاريف بمكتب المدير التنفيذي لصندوق النظافة، بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائهاخلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (25) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان.

التواصل يتم خلال أوقات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الواحدة ظهرًا على الأرقام التالية:278368/276631/275970